



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الإقتصادي الفرعي

"التخزين"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

منى المزاييدة

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (التخزين)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع التخزين

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع التخزين الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التخزين
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التخزين من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التخزين من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع التخزين
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع التخزين حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (التخزين)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية، وبعد دراسة وتحليل قطاع التخزين إستناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع التخزين في الناتج المحلي الإجمالي 0.22%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التخزين في الإنتاج الكلي 0.14%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التخزين 3.3 % ضمن قطاعات النقل.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع التخزين في تعويضات العاملين 0.18%.
- كان قطاع التجارة أكثر استخداماً لإنتاج قطاع التخزين.
- كان قطاع الكهرباء (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع التخزين نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والرواتب الإضافية والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

المقدمة:

يعتبر قطاع النقل العصب الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، ويعتمد تطور وتوسع أي قطاع اقتصادي أو إجتماعي على مدى تجاوب قطاع النقل والتخزين مع متطلبات التوسع والتطور لذلك القطاع. وقطاع النقل كسائر القطاعات الأخرى يتركز على محورين هما القطاع الحكومي والقطاع الخاص ونجاحه يعتمد على تحقيق التكامل والإنسجام بين هذين القطاعين.

ولقد إستثمر الأردن خلال العقد الماضي بشكل كبير في تطوير قطاع النقل، وزيادة شبكة الطرق، وإدخال التحسينات على الشبكات اللوجستية. ورغم هذه الإنجازات، يبقى القطاع بحاجة للمزيد من الجهود لتمكينه من لعب دور إيجابي ومحفز للتنمية، وذلك من خلال تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل متطورة وخدمات كفوءة من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع وتحفيز الإستثمار فيه.

ولإدراك أهمية وضع سياسة ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع قطاع النقل في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 7 قطاعات فرعية تمثل قطاع النقل. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الإقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك إستخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع التخزين إستناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاعات النقل والممثل نشاطه في الحزن والتخزين في المستودعات.

أهم مؤشرات قطاع التخزين:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي 6.59% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع التخزين في الناتج المحلي الإجمالي 0.22% محتلاً بذلك المرتبة 52 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات النقل 7.43% من مجموع الانتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع التخزين المرتبة 65 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.14%، والمرتبة 6 من أعلى قطاعات النقل مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 1.83%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع النقل

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الانتاج القائم (الانتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع التخزين 3.3% ضمن قطاعات النقل محتلاً المرتبة الرابعة.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 6.94% لقطاعات النقل و 93.06% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع التخزين المرتبة 56 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.18%، واحتل المرتبة 4 من أعلى قطاعات النقل مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 7 قطاعات فرعية بنسبة 2.53%.

جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع التخزين الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	52
الإنتاج الكلي	65
تعويضات العاملين	56

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



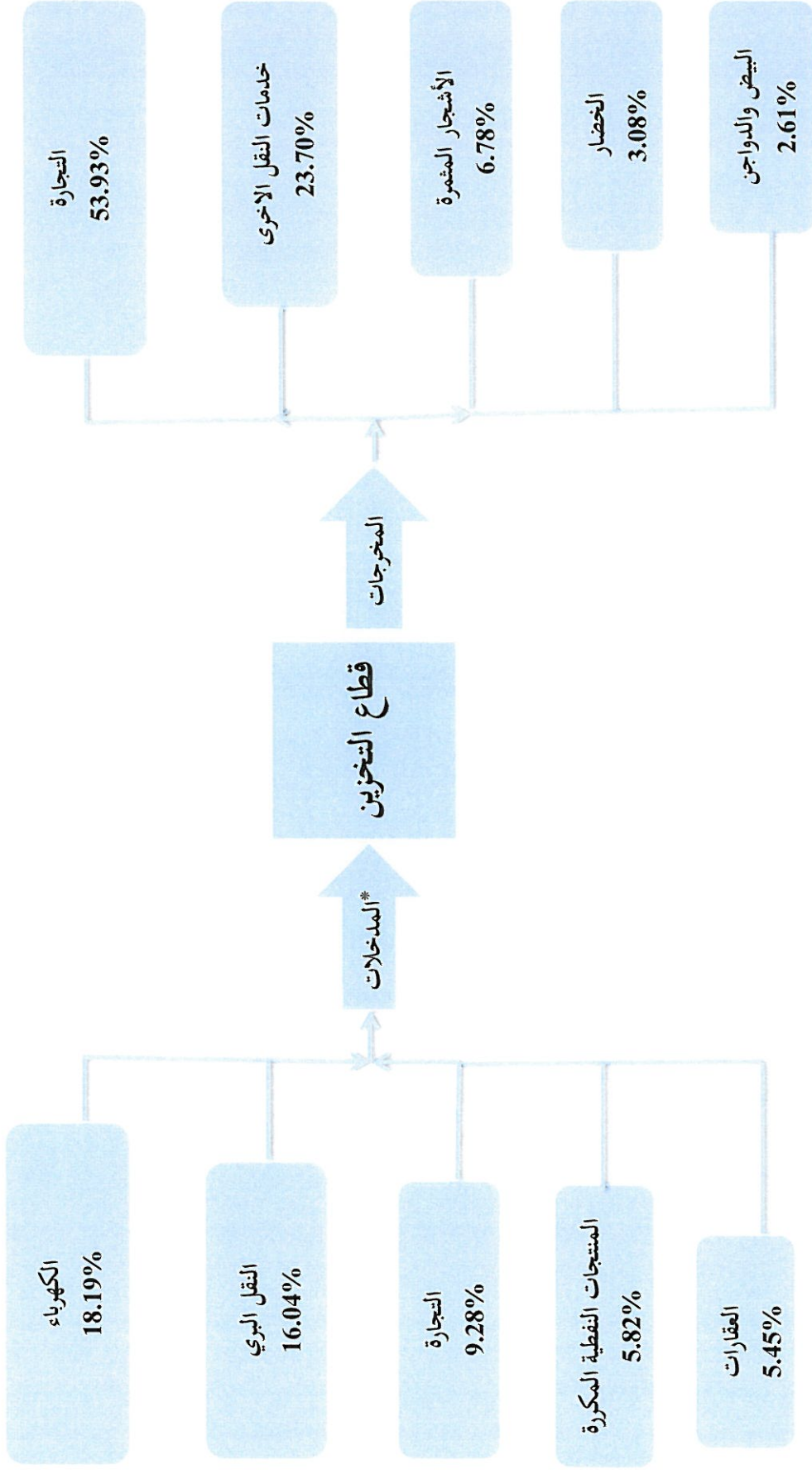
جدول: (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التخزين:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	التجارة	53.93
2	خدمات النقل الاخرى	23.70
3	الأشجار المثمرة	6.78
4	الخضار	3.08
5	البيض والدواجن	2.61
6	خدمات اخرى	2.40
7	الثروة الحيوانية	2.33
8	خدمات الاتصالات	1.68
9	التخزين	0.95
10	النقل البري	0.66
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	100
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	100
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع التخزين. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع التخزين، حيث احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع التخزين بنسبة 53.93%، وجاء قطاع خدمات النقل الاخرى في المرتبة الثانية بنسبة 23.70% وقطاع الأشجار المثمرة في المرتبة الثالثة بنسبة 6.78%، أما قطاع النقل البري جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.66%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع التخزين



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الكلي (المحلي و المستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع التخزين من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الكهرباء	17.06
2	النقل البري	16.04
3	التجارة	9.28
4	العقارات	5.45
5	قطاع البنوك	5.29
6	المنتجات النفطية المكررة	5.12
7	خدمات أخرى	4.88
8	التخزين	4.50
9	خدمات الإتصالات	4.21
10	خدمات الأعمال	3.46
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	94.81
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	5.19
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع التخزين. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع الكهرباء المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع التخزين مخرجاتها بنسبة 17.06%، في حين جاء قطاع النقل البري في المرتبة الثانية بنسبة 16.04%. وفي المقابل، جاء قطاع خدمات الأعمال في المرتبة العاشرة بنسبة 3.46%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع التخزين من الاستهلاك الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الكهرباء	1.129
2	الآلات والمعدات	1.035
3	هياكل المركبات والمقطورات	0.807
4	صناعة الصابون والمنظفات	0.767
5	المنتجات النفطية المكررة	0.695
6	صناعة الورق ومنتجاته	0.441
7	الطباعة والنشر	0.202
8	منتجات المطاط	0.079
9	منتجات المعادن المشكلة	0.031
10	المنتجات البلاستيكية	0.002
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	5.19
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	94.81
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع التخزين. وقد احتلت منتجات قطاع الكهرباء المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع التخزين بنسبة 1.13%. وقطاع الآلات والمعدات المرتبة الثانية بنسبة بلغت 1.04%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات البلاستيكية في المرتبة العاشرة بنسبة 0.002%.

الشكل (2) مدخلات قطاع التخزين حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

